



إعلان التعبئة لاقتلاع هذه الآفة من الجذور

حرب شاملة على المخدرات

سعيًا إلى قطع دابر تجارة وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، استنشرت الحكومة جميع الضالعين في الوطن، بدءًا بمؤسسات الدولة ومنظومتها الامنية، التعاونية والتضامنية ومختلف القطاعات، وكذا الشركاء الاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني، وصولًا إلى الأسرة، لخوض المعركة التيبلة الهادفة إلى محاصرة وتوغل هذه الظاهرة في عمق ونسيج مجتمعا وتفكيك بنيتها وقواه الحية.

خطوات عملية لتجسيد توجيهات رئيس الجمهورية

إستراتيجية وطنية شاملة لمواجهة سموم العصر

سعيد بشار

● يولي رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أهمية بالغة للتصدي الحازم لآفة المخدرات، ويتجلى ذلك من خلال حرصه الشديد على تجنيد كل القوى الحية في المجتمع لمحاربة هذه الآفة بفعالية وصرامة، باعتبارها واحدة من التحديات التي تواجهها الجزائر ضمن "حرب" أضحت تهدف لضرب الأجيال المقبلة ومستقبل البلاد. حرص الرئيس تبون عبر عنه صراحة الوزير الأول نذير العريايوي، في كلمته خلال إشرافه على إحياء اليوم الدولي لمكافحة المخدرات، وأكد أن هذا الحرص نابغ من الإدراك التام للتهديدات الجسيمة التي صار يشكلها انتشار هذه السموم في المجتمع، بالنظر إلى ما تفرزه من أمراض وعلل اجتماعية، وأضرار اقتصادية وانحرافات سلوكية، وتعقيدات صحية.

ولم يخف العريايوي الأبعاد التي باتت تحملها هذه الآفة، فخطورة هذه التهديدات تكمن في ارتباطها بسياسات ممنهجة لبعض الأطراف تتخذ من الترويج للمخدرات ورعاية تهريبها سلاحا للمساس بأمن الدول واستهداف شبابها.

واستعرض الوزير الأول، نذير العريايوي، بالمناسبة، الرؤية الشاملة والمتكاملة المعتمدة لمحاربة هذه الظاهرة والقائمة على ثلاثية "الوقاية، العلاج، والردع"، والتي تشكل الخطوط الرئيسية للتوجيهات السامية التي أسداها رئيس الجمهورية بغية تنسيق وتعزيز الجهود الوطنية في



رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

ومتكاملة تجمع بين جوانب الوقاية، والعلاج، والتقليص من الأضرار، والمكافحة الفعالة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتعبئة شاملة لمؤسسات الدولة كافة، موازاة مع مساهمة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في رفع هذا التحدي، وتعزيز الأحكام المتعلقة بالعلاج الإلزامي، وتجريم أفعال جديدة فرضها تطور الظاهرة، وتشديد العقوبات بشأن بعض الجرائم ذات الصلة، لاسيما تلك المرتكبة ضمن شبكات منظمة، بالإضافة إلى إدراج آليات إجرائية جديدة لتتبع الجرائم الناتجة عن المؤثرات العقلية والمخدرات، وكشف العائدات المالية الناتجة عنها وحجزها ومصادرتها.

وأشار العريايوي إلى أنه نظرا لسوجود روايت بين تجارة

مجال مكسافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مبينا أن هذا النهج الرئاسي المتكامل سمح للجزائر بوضع ترسانة تشريعية وافية لمجابهة هذه الآفة، من خلال سن عدة نصوص تشريعية، منها القانون المتعلق بالصحة، والقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، الذي كان محل عدة تعديلات اقتضتها التحولات والتحديات

الحاصلة في عالم اليوم، ولدى تطرقه للتعديل الأخير للقانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، أبرز الرجل الأول في الحكومة أن هذا النص يعد إطارا تشريعيا حصينا، تمت صياغة مضامينه بشكل يضمن اعتماد مقاربة وطنية شاملة

المخدرات وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، فیتعين تعزيز التنسيق على الصعيد المحلي بين مختلف الأجهزة والهيئات بما فيها الأمنية وكذا التعاون الدولي، ومواصلة العمل من أجل كشف الأطراف المتورطة في استغلال هذه الآفة للمساس بأمن واستقرار الدول والمجتمعات وتحملها المسؤولية الكاملة عن سياساتها العدائية.

وفي سياق ذاته، تطرق الوزير الأول إلى الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، للفترة الممتدة من 2025 إلى 2029، التي تم إعدادها تنفيذًا للتوجيهات رئيس الجمهورية، وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 أبريل 2025، لتأكيد التزام الدولة الجزائرية باعتماد مقاربة تشاركية وشمولية لمعالجة هذه الآفة.

وبالإضافة إلى استشراف مستقبل السياسة الوطنية في مجال مكافحة المخدرات، أشاد الوزير الأول بالدور الهام والكبير الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي وكافة الأجهزة الأمنية والهيئات المختصة لمواجهة شبكات المتاجرة بالمخدرات، وتقديمهم أمام الجهات القضائية لنيل الجزاء الذي يقره القانون، وتوجه بالشكر لكل الهيئات الفاعلة في المجتمع المدني التي تبذل جهودا معتبرة للوقاية من هذه الآفة والمساهمة في التكفل بضحاياها.

س. ب